دور العقوبات الاقتصادية في إدارة الأزمات الدولية

حبيبة رحايبي طالبة دكتوراه **عبد اللطيف بوروبي أستاذ**

rihab.rahabi@yahoo.fr **abdellatif.bouroubi@univconstantine3.dz**

كلية العلوم السياسية

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3

تاريخ الإيداع	تاريخ القبول	تاريخ النشر
13 مارس 2018	24 ماي 2018	14 جوان 2018

الملخص:

اجتاحت تقنية إدارة الأزمات حقل العلاقات الدولية بقوة، بعدما ظل ينحصر استخدامها في مجالات الاقتصاد والإدارة لمدة طويلة، ولا غرابة في ذلك مادامت هذه الوسيلة تتركز في مجمل الاجتهادات والمواقف وردود الأفعال المستندة بدورها إلى مقومات علمية وقانونية بغرض احتواء أزمة معينة، وهي أنجع وسيلة لاحتواء وتطويق المنازعات والأزمات وأقلها تكلفة، فبروز خلافات وصراعات ومواجهات بين الدول تشكل تحديا حقيقيا يواجه أصحاب القرار ويعد أمرا طبيعيا نظرا لتضارب المصالح في المجتمع الدولي، وهو ما يدعو إلى انتهاج تقنية "إدارة الأزمة" .

تحاول الورقة البحثية تناول الأداة الاقتصادية في شقها السلبي (العقوبات الاقتصادية)، كأحد أهم الأدوات والمداخل التي تستخدم في إدارة الأزمات الدولية، إلى جانب أدوات أخرى، يقرها "علم إدارة الأزمات"، مبينة مختلف استخدامات هذه الأداة، سواء كعقوبات وجزاءات دولية تتم في إطار صدورها عن مجلس الأمن، وهو ما يكسبها صفة "الشرعية" أو في سياق صدورها بصفة منفردة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ استخدام الأداة الاقتصادية في شقها الإيجابي، كنوع من المعونات لإغراء وترغيب أحد أطراف الأزمة، لحمله على القبول بمطالب الطرف الآخر، وهو ما يعطي أهمية بالغة للدور الذي تلعبه الأداة الاقتصادية . بوجه عام . في إدارة الأزمات الدولية .

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية؛ الجزاءات الاقتصادي؛ إدارة الأزمات؛ مجلس الأمن؛ التدابير القسرية.

The role of economic sanctions in the management of international crises

Abstract :

Crisis management technology has swept the field of international relations strongly, after having been limited to use in the areas of economy and management for a long time, not surprisingly, this method is concentrated in the totality of the jurisprudence, attitudes and reactions based in turn to the scientific and legal elements to contain a particular crisis, Conflict between countries is a real challenge facing decision-makers ,in the same time it is normal because of the conflict of interests in the international community, which calls for the technique of "crisis management".

This paper tries to address the economic tool in its negative aspects (economic sanctions) as one of the most important tools and approaches used in managing international crises, as well as other tools approved by the "crisis management science", indicating the various uses of this tool, In the context of its issuance by the Security Council, which earns them the status of "legitimacy" or in the context of their unilateral promulgation, in the other side The use of the economic tool in its positive form, as a kind of aid to entice and encourage one of the parties of the crisis, to make it accept the demands of the other party, Which gives great importance to the role played by Economic tool in general in international crisis management.

Keywords: Economic sanctions; Economic sanctions; Crisis management; Security Council; Forced measures.

مقدمة:

ساد الاختلاف والتباين بين المختصين في العلوم السياسية وصانعي القرار السياسي إزاء تعريف الأزمة والأزمة الدولية، وتحديد الأدوات والأساليب الراهنة بإدارتها، ومع تعدد وتنوع الدراسات التي عالجت موضوع الأزمة، فإنها تبقى محتفظة بدرجة عالية من الحيوية والأهمية، وذلك لجملة اعتبارات،

أهمها أن الأزمة موضوع يهتم بدراسة الفكر الاستراتيجي، لذلك لا يمكن إلغاؤها كظاهرة تنتج عنها أنماط من التفاعلات السياسية الدولية، فهي حاضرة بين وحدات النظام الدولي متى ظهرت مؤشرات التباين والاختلاف، وتصاعدت درجات التنافس والصراع.

فالأزمة تمثل حالة مستوطنة في المجتمع الدولي، وبسبب هذه الحقيقة الموضوعية يجب توقع حدوثها كظاهرة طبيعية بين الأفراد، وبين أعضاء الأسرة الدولية، وإن كانت الأزمة حالة غير مرغوبة لما تنطوي عليه من خطورة عالية.

ومع التغيرات الجيوسياسية التي صحبت النظام الدولي مع مطلع الألفية الجديدة، برزت العقوبات الاقتصادية في الواجهة بقوة، وذلك محاولة من المجتمع الدولي الحد من استخدام الأداة العسكرية في إدارة الأزمات والصراعات والنزاعات الدولية، استنادا إلى كون العقوبات الاقتصادية تأثيراتها أقل مما تحدثه القوة والمواجهة العسكرية المسلحة.

إشكالية الدراسة:

إذا كان موضوع إدارة الأزمات الدولية قد حظي منذ أزمة القذائف الكوبية في عام 1962 باهتمام بالغ لما حققه من النجاح الساحق في إنقاذ البشرية من ويلات حرب نووية كانت واقعة لا محالة، فإن حاجة العالم في الآونة الحاضرة على الوقوف على كل ما يتصل بإدارة الأزمات من القواعد والاستراتيجيات تتزايد بدرجة كبيرة رغم ما يذهب إليه البعض من القول بأن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي لم تعد هناك حاجة إلى الاهتمام بموضوع إدارة الأزمات الدولية التي كان مناط الاهتمام بها تجنب تورط القوتين العظيمتين في حروب نووية.

إلى ما هو دور العقوبات الاقتصادية في إدارة الأزمات الدولية؟

ومن الأسئلة الفرعية المترتبة على هذا السؤال الرئيس:

ما هي الأسس والمبادئ الإستراتيجية لإدارة الأزمة الدولية؟

. ما علاقة الأداة الاقتصادية بمبادئ واستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية؟

. هل صدور العقوبات الاقتصادية يخضع في كل حالته إلى الشرعية الدولية؟

فرضيات الدراسة.

1 . مساهمة العقوبات الاقتصادية في التقليل من احتمالات وصول الأطراف إلى المواجهة العسكري كأسلوب من أساليب إدارة الأزمات الدولية.

2 . فشل العقوبات الاقتصادية في التوصل إلى حلول للأزمات الدولية . خاصة . في فترة ما بعد الحرب الباردة.

3 . العقوبات الاقتصادية قد تكون بنفس خطورة المواجهة العسكرية (استخدام القوة في إدارة الأزمة) وهو ما يفشل فشل إدارة الأزمة الدولية.

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في:

1 . بيان مدى فعالية العقوبات الاقتصادية من عدمها في إدارة الأزمات الدولية، وتجنب بلوغ مرحلة الصدام والمواجهة المسلحة، خاصة مع نهاية الحرب الباردة.

2 . تكمن أهمية الدراسة في محاولة الوقوف على سلوك الدول المفتعلة للأزمة، وهي في ذات الوقت من يحاول إدارتها، وبالتالي وضع الأطر النظرية لدراستها.

3 . تكمن أهمية الدراسة . أيضا . في محاولة تتبع مختلف ما يمكن اعتباره مندرجا ضمن المفهوم الواسع لإدارة الأزمات الدولية، على اعتبار استمرارية هذه الأزمات وتنوعها، مما يستوجب تعدد وسائل وأدوات إدارتها مما قد ينعكس على استراتجية إدارة الأزمات بوجه عام، وقد وقع الاختيار على "المعطى الاقتصادي" وأثره على هذه الإدارة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج، لاسيما المنهج التاريخي والوصفي، من منطلق البحث في الخلفية التاريخية لظهور مفهوم الأزمة، وكذا مفهوم إدارة الأزمة، عبر فترات تاريخية متتالية، مع إعطاء أمثلة عن بعض الأزمات التي كان للعقوبات الاقتصادية دور كبير في إدارتها.

.كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي، وذلك من خلال الوقوف على مجموعة من متغيرات الدراسة ومحاولة الربط بينها، وتوظيفها التوظيف المناسب الذي يخدم موضوع الدراسة.

وقد اشتمل البحث على: مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، كالآتي:

المبحث الأول: العقوبات الاقتصادية وعلاقتها بحفظ السلم والأمن الدوليين.

المبحث الثاني: مفهوم إدارة الأزمات الدولية.

المبحث الثالث: استراتيجيات إدارة الأزمات الدولية ومستوياتها.

المبحث الرابع: مرتكزات إدارة الأزمات الدولية والعقوبات الاقتصادية

الخاتمة

المبحث الأول: العقوبات الاقتصادية وعلاقتها بحفظ السلم والأمن الدوليين.

يتناول هذا المبحث التعريف بالعقوبات الاقتصادية، وتطور ها مع تطور فكرة التنظيم الدولي، والحالات التي يتم اللجوء إلى استخدامها حفظا للسلم والأمن الدوليين . حسب ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المطلب الأول: التعريف بالعقوبات الاقتصادية.

لم يستخدم ميثاق هيئة الأمم المتحدة لفظة "عقوبات"، ولكنه استخدم عدة مصطلحات للدلالة على فكرة العقوبات، مثل الإجراءات (المادة 39)، وإعمال المنع والقمع (المادة 5/2)، وكذلك استخدم مصطلح تدابير في أكثر من مادة منها المواد: 40، 41، 42[1].

إن المراد بالعقوبات الاقتصادية . كما يقول "نايلور Naylor":« مجموعة من الإجراءات العقابية ذات الطابع الاقتصادي، يتخذها طرف دولي ما (منظمة دولية أو دولة)، في مواجهة طرف دولي آخر، وتتمثل أهم هذه الإجراءات بالحصار (Blockade) والحظر (Embargo)، وهي تستخدم عادة بغية تحقيق أهداف سياسية للطرف المستخدم لها، تنصب في معظم الأحيان على تغيير التوجهات السياسية للطرف الخاضع للعقوبات، بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة الطرف المستخدم لها»[2]، أو هي: « قطع أو التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية بين الدول بهدف التوصل إلى تغيير في تركيب أو مواقف أو سياسات البلد أو المجموعة المستهدفة»[3].

---

[1] . عبد الغفار عباس، **مستقبل العقوبات الدولية بالأمم المتحدة**، ط1، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)، ص10

[2] . أحمد محمد وهبان، **تحليل الصراعات الدولية، مجلة عالم الفكر**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 4 المجلد 36، أبريل . يونيو 2008)، ص67

[3] . المرجع نفسه، ص67 .

يمكن للعقوبات أن تأخذ صيغا عديدة، تشمل حظر الاستيراد أو التصدير أو كلاهما، تقييد المبادلات المالية، وقف المساعدات العسكرية أو الاقتصادية، تقييد السوق المالية، وهي تطبق من جانب دولة واحدة أو عدة دول عبر هيئة إقليمية أو دولية، كالأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية.

المطلب الثاني: تطور نظام العقوبات الاقتصادية مع تطور التنظيم الدولي.

العقوبات الاقتصادية أو التدابير القسرية، وما في حكمها من حصار اقتصادي، ومقاطعة اقتصادية، مسألة عرفتها البشرية على مر العصور، فقد كانت إحدى آليات إدارة الحروب والصراعات بينها، فقد عرفتها اليونان القديمة، كما عرفت في العصور الوسطى في حروب المسلمين مع المسيحيين (الحروب الصليبية)، وغيرها من محطات التاريخ وفي كل الحضارات البشرية تقريبا.

إلا أنه مع ظهور فكرة التنظيم الدولي، اكتسبت العقوبات الاقتصادية أهمية خاصة، في محاولة من المجتمع الدولي تجنب استخدام القوة، للتقليل من الخسائر البشرية التي تتسبب فيها الحروب والنزاعات المسلحة.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل أساسية في تبلور "نظام العقوبات الاقتصادية" ابتداء من ظهور عصبة الأمم إلى يومنا هذا.

أولاً . عهد العصبة: استعملت عصبة الأمم . استنادا للمادة 16 من ميثاقها . سلاح العقوبات الاقتصادية بحق ايطاليا لغزوها أثيوبيا عام 1935، وهو المثل الأهم في تجربة العصبة مع العقوبات.

ثانياً . في عهد الأمم المتحدة: تنص هيئة الأمم المتحدة في المادة (41) من ميثاقها على أنه «يحق لمجلس الأمن الدولي دعوة الدول الأعضاء وفرض إجراءات لا تتضمن قوة السلاح لتفعيل قراراته»، وفي المادة (39) من الميثاق: « يقر مجلس الأمن وجود أي تهديد للسلم أو انتهاك للسلم أو عمل عدواني، وتتخذ التوصيات أو يعزز الإجراءات الواجب اتخاذها».

ففي فترة الحرب الباردة؛ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، ومن ثم الاتحاد السوفييتي الأدوات الاقتصادية، ومن الأمثلة على العقوبات الاقتصادية خلال هذه الفترة تلك التي طبقت على الاتحاد السوفييتي عام 1949، والصين عام 1951.

كما فرض مجلس الأمن خلال هذه الفترة، عقوبات تجري في سياق العقوبات الجماعية، ومثالها العقوبات التي تم فرضها عام 1966 على روديسيا الجنوبية، ثم على جنوب إفريقيا بعد ذلك بعشر سنوات.

وباستثناء حالتي روديسيا الجنوبية وجنوب إفريقيا في ظل حكم الفصل العنصري، نفذت التدابير القسرية الانفرادية الأحدث المتخذة قبل عام 1975 في سياق التنافس الأيديولوجي بين الشرق والغرب، ثم صدرت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي عبرت في مبدئها السادس عن عزم الموقعين على وضع حد للسياسات الذاتية لفرض التدابير القسرية[1].

ثالثاً . في فترة ما بعد الحرب الباردة (مع إعلان النظام الدولي الجديد تسعينيات القرن الماضي): نلاحظ تعاظم دور العامل الاقتصادي كأحد أهم المتغيرات الأساسية المحركة للتفاعلات الدولية، وكيفية توزيع القوة على الصعيد العالمي، بل أصبح الاقتصاد أحد أهم قضايا الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة[2].، فخلال التسعينيات فرض مجلس الأمن عقوبات من أنواع مختلفة، ولمدد مختلفة فيما يتعلق بجنوب إفريقيا، والعراق، وأجزاء من يوغوسلافيا السابقة، والصومال، والجماهيرية العربية الليبية، وليبيريا، وهايتي وأنغولا، ورواندا والسودان، مما كان له أثر على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . خاصة . في عدد من الحالات[3].

المطلب الثالث: تهديد السلم والأمن الدوليين سبب اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية.

يمكن التمييز بين نوعين من العقوبات (الجزاءات الاقتصادية) من حيث الجهة التي توقعها، وبناء عليها تتوقف شرعية هذه العقوبات (الجزاءات) من عدمها.

أولا . العقوبات الاقتصادية الجماعية، والتي قد يطلق عليها التدابير الجماعية الصادرة في إطار الشرعية الدولية (مجلس الأمن)، إذ يمكن لمجلس الأمن أن يدعو إلى فرض عقوبات اقتصادية جماعية بمقتضى المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، وتشير المادة 39 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة إلى

---

[1] . إدريس الجزائري، **تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية والانفرادية في التمتع بحقوق** الإنسان، (مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، 2015)، ص9 (الوثيقة: A/HRC/30/45)

[2] . خالد المعيني، **الإرهاب والصراع الدولي**، ط1، (دمشق: دار كيوان، 2009)، ص 142

[3] . ينظر: تقرير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة السابعة عشر) (17)، 1997

حالات لجوء مجلس الأمن إلى العقوبات الاقتصادية، والمتمثلة في تهديد السلام، أو خرق السلام، أو القيام بعمل من أعمال العدوان، ففي حالة ما إذا قرر مجلس الأمن وجود تهديد للسلام أو انتهاك له، أو عمل من أعمال العدوان، فسوف يصدر توصيات أو يقرر اتخاذ التدابير للحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما، وقد تكون هذه التدابير هي المنصوص عليها في المادة 41[1] التي لا تتضمن استخدام القوة المسلحة، مثل العقوبات الاقتصادية أو التدابير الواردة في المادة 42 والتي تتضمن الأعمال العسكرية التي تمليها الضرورة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين وإعادتهما.

ثانيا . أما في حالة التدابير القسرية الانفرادية وهي تلك التدابير التي غالبا ما تشير إلى التدابير الاقتصادية التي تتخذها إحدى الدول لحمل دولة أخرى على سياستها. وأكثرية أشكال الضغط الاقتصادي الواسعة الانتشار هي الجزاءات التجارية التي تفرض في شكل حظر و/ أو مقاطعة، ووقف التدفقات المالية والاستثمارية بين البلدان المرسلة والمستهدفة، وبينما تفهم حالات الحظر في كثير من الأحيان بصفتها جزاءات تجارية هدفها وصول الصادرات إلى بلد مستهدف، فإن حالات المقاطعة تدابير ترمي إلى رفض الواردات من بلد مستهدف. ومع ذلك، كثيرا ما يشار إلى الجمع بين القيود المفروضة على الواردات والصادرات كحضر تجاري[2].

ومسألة شرعيتها بموجب القانون الدولي، فليس من السهل عموما الرد على ما إذا كانت مشروعة أو غير مشروعة، إذ يتوقف الكثير على الشكل المحدد للتدابير القسرية وعلى قانون المعاهدات المنطبق، إن وجد، وعلى قواعد القانون الدولي العرفي ذات الصلة بتقييم التدابير القسرية، وكذلك على الأسس المحتملة لاستثناء عدم شرعية هذه التدابير[3].

---

[1] . حيث نصت المادة 41 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة «لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبرية والجوية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات».

[2] . مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، **أثر التدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان**، ص3 الوثيقة، A/HRC/19/33].

[3] . المرجع نفسه.

فالمستند التشريعي لفرض الجزاءات ينحصر في المادة (41) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والجهة المخولة بفرض الجزاءات هي مجلس الأمن، وليس غيره، عندما يحدث النزاع أو الحالة التي يضمنها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن أي تدبير صادر عن دولة أو منظمة خارج إطار الأمم المتحدة يشكل خرقا للميثاق ويعتبر غير مشروع، وعليه يمكن اعتبار التدابير الانفرادية بفرض العقوبات والتي توقعها الدولة غير مشروعة، لأن السلطة التقديرية للدولة في هذه الحالة لمقيدة بالقانون الدولي.

ويفترض في الجهات التي تفرض عقوبات اقتصادية (سواء كانت جهة أممية، أو كانت منظمات أو تكتلات سياسية أو اقتصادية أو حتى مجرد دول عادية) أنها لا تلجأ إلى هذا الإجراء إلا بعد استنفاذ الخيارات السياسية المتاحة في إدارة الصراعات السياسية بين الدول قبل اللجوء إلى الخيارات العسكرية المباشرة، وإن كان البعض يعتبرها نوعا "مطلقا" من أنواع التدخلات العسكرية" غير المباشرة، فهي في نهاية المطاف ليست إلا نوعا من الفرض والقسر والإكراه[1].

المبحث الثاني: مفهوم إدارة الأزمات الدولية.

يتناول هذا المبحث التعريف بالأزمة الدولية والمفاهيم المقاربة لها مثل (الصراع والنزاع)، كما يعرف بـ "إدارة الأمات الدولية)، وبعض المفاهيم المشابهة (الإدارة بالأزمة، وإدارة الصراع الدولي).

[1] . العقوبات الاقتصادية: **حروب من غير نار**، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/3/14/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%86%D8%A7%D8%B1

المطلب الأول: تعريف الأزمة الدولية.

على الرغم من الاهتمام الواسع الذي ناله مصطلح الأزمة[1] في أدب السياسة الدولية، إلا أنه بقي من دون تعريف شامل يتفق عليه جميع المهتمين بالسياسة. وقد وردت في مفهوم الأزمة الدولية، أو الأزمة السياسية[2] تعريفات مختلفة، حتى أنه قد ذهب بعض الكتاب إلى أن مصطلح الأزمة لا يحتاج إلى تفسير، لأنه مصطلح يفسر ذاته، فالأزمة تنشب بين طرفين أو أكثر، كلما تصاعدت أحداث ومواقف متباينة بينهم. ويستخدم هذا المصطلح على نحو واسع، ليس فقط للتعبير عن حالة دولية عالمية، وإنما حتى على المستويات الأدنى، كالأزمة النفسية، والأزمة المالية، وأزمة الطاقة، وأزمة البيئة، وأزمة الحضارة، وغيرها، فكل هذه المصطلحات تستخدم للإشارة إلى المشاكل ذات المستوى العالمي أو شبه العالمي[3].

فالأزمة الدولية هي الحد الذي يبلغه التناحر الدولي، ويؤدي إلى تعطيل سير النظام، أو يحول دون تأديته لوظيفته، أو إحدى وظائفه[4].

---

[1] . **تذهب القواميس العربية المتخصصة في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد، تعرف الأزمة بأنها: «نقطة تحول وحالة متواترة للانتقال»**، ويمكن القول أنها «وضع أو فترة حرجة وخطرة وهي حالة علمية تطورية يحدث فيها انفصام توازن يعلن الانتقال الحتمي تقريبا إلى حالة أخرى». [ماجد عبد المهدي المساعدة، **إدارة الأزمات: المدخل . المفاهيم . العمليات**، ط1، (عمان: دار الثقافة للنشر والتزويع، 1433/2012)، ص 21

[2] . استعمل عبارة الأزمة الدولية كمرادفة للأزمة السياسية (International (political) crises) عباس رشدي العماري، والتي عررفها بأنها: وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد، والوصول إلى مرحلة حرجة تنذر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول، ومن ثم تشكل طورا متقدما من أطوار الصراع الدولي الذي يبدأ بالمساجلات الكلامية، ويتدرج في تصاعده حتى يصل في ذروته إلى الاشتباكات العسكرية.[عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1414هـ/ 1993)، ص24، ص25

[3] .. نصير مطر كاظم الزبيدي، **الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية دراسة تحليلية تطبيقية**، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، إشراف: قحطان أحمد سليمان الحمداني، جامعة (ST. CLMENTS) العالمية . بغداد العراق)، (44) نقلا عن: Glenn.H. Snyder. Conflict And Crisis In The International System . (in) Rosenau Thompson Boyd World, Politics. Free Press, New York, 1979. P682

[4] . كمال حماد، **النمط الاستراتيجي الأمريكي في إدارة الأزمات الدولية، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية**، على الموقع:

ويحتوي مفهوم الأزمة الدولية في العادة على عنصر المجابهة المباشرة والتحدي، وقد حاول العديد من الكتاب ولاسيما في فترة الحرب الباردة، في ستينيات القرن العشرين، بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962م، أن يقدموا تعريفات للأزمة الدولية، ومن التعريفات المختلفة لها

واستنادا لتعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية **International Crisis Behaviour** (**ICB**) فإن الأزمة تعبر عن :« موقف ناجم عن حدوث تغيير في البيئة الخارجية، أو الداخلية للقرار السياسي، يتسم ب ثلاث خصائص في تصور السلطة العليا لصنع القرار السياسي، هي:

1 . قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع يتزامن معه أو يعقبه.

2 . ترجيح الدخول في مواجهة عسكرية .

3 . مع إدراك وقتا محددا للرد على هذا التهديد »[1].

فهذا التعريف لم يغفل الطابع النسبي لطاهرة الأزمة الدولية، وذلك عندما خص الظاهرة المكونة للأزمة بثلاث سمات رئيسية هي:

. الشعور بالخطر المحدق.

. احتمال الدخول في مواجهة مسلحة.

. ومحدودية الوقت اللازم للرد على هذا الخطر.

فهذه المشاعر ليست في حقيقتها سوى مواقف نفسية تصدق في حق من تحرك الأزمة ضده، وليست في حق من يفتعل الأزمة في مواجهة الآخرين.

كما أن هذا التعريف قد خطا خطوة أوسع في التخصيص، وارتقى إلى مستوى أكثر عمقا من مستويات التحليل عندما لم يعمم هذه النسبية على النظرة الجماعية لصانع القرار في دولة ما على حدث معين، وإنما اهتم بالنظرة الفردية لكل من أعضاء وحدة صنع القرار غلى مثل هذا الحدث[2].

. ويعرف "أمين هويدي" الأزمة سواء كانت عالمية أو إقليمية بأنها: « مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحيانا إلى احتمال عال لنشوء الحرب

---

www.Lebarmygov.ib/article.asp?ar&id=1614.

[1] . عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ص 25 . 26

[2] . عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ص 29

ووقوعها، وفيها يواجه صاحب القرار موقفا يهدد المصالح العليا للوطن ويتطلب وقتا للتعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهرية »[1].

المطلب الثاني: تعريف إدارة الأزمة الدولية

إن إدارة الأزمات تعني التلاعب بالعناصر المكونة لها، والأطراف الداخلية فيها، أي ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في مواجهة موقف طارئ، تحت ثلاثة ضغوط حادة، وهي:

1 . ضيق الوقت.

2 . التهديد باستخدام القوة والعنف.

3 . عدم توفر المعلومات الكافية للتوصل إلى حل أو تسوية.

ومع لجوء المجتمع الدولي إلى استخدام هذا الأسلوب طورا بالفشل وطورا بالنجاح في سوابق تاريخية عديدة، فإن دواعي بروز الأزمة في الظروف الراهنة قد ازدادت وترسخت[2].

ويعرفها "وليامز" بأنها «سلسلة الإجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها، حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب »[3]، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها، أي إنها محاولة للتحايل على الخصم والتأثير فيه مصحوبة في نفس الوقت بمحاولة أخرى للتحكم في تطور الأحداث وتجنب الحرب، فالإدارة الناجحة للأزمة هي تلك القدرة البارعة على تحقيق التوازن الدقيق بين ممارسة الضغوط على الخصم بحرص ذكي أو ترضيته بثمن بخس أو باستخدام هاتين الوسيلتين معا[4].

---

[1] . أمين هويدي، **التحولات الاستراتيجية، البروسترويكا وحرب الخليج الأولى**، ط1، (مصر: دار الشروق، 1997)، ص 131

[2] . نصير مطر كاظم الزبيدي، **الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية دراسة تحليلية تطبيقية**، ص 56

[3] . إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مرحله المختلفة**، (دون ت، دون ط)، ص 34

[4] . المرجع نفسه.

ويعرفها هارفر بيتر بأنها: « احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع »[1].

وإزاء ما تقدم يرى المختصون بأن إدارة الأزمة هي استخدام مزدوج للعنف والدبلوماسية وفق الحالتين: **الأولى**: دبلوماسية العنف، **والثانية**: التفرقة بين العنف الخام والإكراه[2].

المطلب الثالث: المفاهيم المقاربة والمشابهة لإدارة الأزمات الدولية.

من المفاهيم التي يقتصر البحث على ذكرها ولها علاقة بمفهوم "إدارة الأزمة الدولية" الإدارة بالأزمات، كمفهوم مقارب لإدارة الأزمات، وكذلك؛ إدارة الصراع الدولي، وإدارة النزاع الدولي كمفاهيم ومصطلحات تتدخل وإدارة الأزمات الدولية.

أولاً . الإدارة بالأزمات: تعرف الإدارة بالأزمات الدولية بأنها: « **عملية** تطالب فيها دولة ما بتغيير أو الحفاظ على الوضع القائم، مما يجبر دولة أخرى على انتهاج سياسة للرد على ذلك، مما يزيد من تورط الطرفين مع تصاعد احتمالات نشوب الحرب بينهما ».

من هنا يطلق البعض على " الإدارة بالأزمات " علم صناعة الأزمة " للتحكم والسيطرة على الآخرين، وهي عملية تحتاج إلى إحكام التدبير وتوزيع الأدوار، وإعداد المسرح الدولي، وإيجاد مبررات أخلاقية وقانونية للأزمة واختيار التوقيت المناسب[3].

وعلى ذلك يكون الفرق بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمات " Crisis Management& Management by Crisis "، فإدارة الأزمة تخص أزمة معينة والتحكم في مسارها واتجاهها، أي أنها إدارة علمية رشيدة تقوم على البحث والمعرفة، أما الإدارة بالأزمات فهي تقوم على أساس افتعال أزمة وهمية وتستخدم عادة من قبل بعض الدول والمنظمات لتنفيذ بعض استراتجياتها في الهيمنة

[1] . نصير مطر كاظم الزبيدي، **الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية دراسة تحليلية تطبيقية**، ص 56 . 57

[2] . المرجع نفسه، ص 57

[3] . السيد بهنسي، **الإعلام وإدارة الأزمات الدولية**، ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 2010)، ص 49

والسيطرة، فالإدارة بالأزمات هو أسلوب يلجأ طرف في علاقة ما إذا اعتقد أن له مصلحة في تغيير الوضع الراهن لهذه العلاقة[1].

فمن شروط نجاح الإدارة بالأزمات ما يأتي:

1 . وجود تفاوت كبير في ميزان القوى لصالح مدبر الأزمة، مما يضطر المستهدف به إلى التسليم بمطالبه تجنبا لصراع يعرف الأخير نتيجته مسبقا[2].

2 . في حالة عدم وجود فارق جوهري في ميزان القوى بين أطراف الأزمة الدولي، فإن على مدبرها أن يقنع الطرف الآخر مستعينا بكافة الوسائل بقدرته على إلحاق خسائر فادحة به في حالة وصول الأزمة إلى حافة المواجهة العسكرية، على أن يكون لديه بالفعل القدرة على ذلك، حتى لا تتحول الأوضاع عكس اتجاهها لو اكتشف الطرف الآخر عدم قدرة الخصم على تنفيذ تهديداته[3].

3 . يجب مراعاة أن تظل الغاية الرئيسية في الإدارة بالأزمة عدم التصعيد إلى حد المواجهة العسكرية حين يجد المستهدف بالأزمة نفسه في موقف لا بديل فيه عن الصدام[4].

4 . إن الإدارة بالأزمة لا تعني بالضرورة قدرة مدبر هذا الفعل على السيطرة على تطورات الأزمة، إذ أن الأزمة قد تنحو في تطور متقدم إلى التمرد على هذه السيطرة والإفلات من تحت قبضته واكتساب قوة دفع ذاتية خاصة قد تعمل لغير صالح مدبرها[5].

ثانياً . إدارة الصراع الدولي: من المفاهيم التي تتداخل ومفهوم الأزمة الدولية مفهوم الصراع الدولي **International conflict**، مما يسبب خلطا في استعمالها، غير أن مفهوم الصراع الدولي يختلف في حقيقة الأمر عن مفهوم الأزمة الدولية، فالصراع الدولي هو ذلك الموقف الذي ينتج

---

[1] . إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مرحله المختلفة**، ص 34

[2] . المرجع نفسه، ص 35

[3] . السيد بهنسي، **الإعلام وإدارة الأزمات الدولية**، ص 41 . 42

[4] . المرجع نفسه، ص 42

[5] . . إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مرحله المختلفة**، ص 36

عن الاختلاف في **الأهداف والمصالح القومية**، وأنه يربط بعدة أمور مثل الحدود الجغرافية وعدد الأطراف المشاركة فيه، وحجم الموارد والإمكانيات التي تخصص للصراع ونوعية الأسلحة المستخدمة وخصائصها التدميرية والأهداف التي تحددها الدولة من وراء هذا الصراع[1].

ويعرفه صبري مقلد بأنه: « تنازع الإرادات الوطنية وهو تنازع الناتج عن الاختلافات في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها، ومواردها وإمكاناتها، إلخ .. مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك، يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب[2] المسلحة»[3].

فيما يذهب آخرون في تعريف الصراع الدولي على أنه: « تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، ويكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كليا أو جزئيا، بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم، ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه، أو أنه موقف تدهور خطير في عناصر البيئة الداخلية أو الخارجية لأطراف الأزمة يمثل تهديدا للقيم والأهداف الرئيسية للدولة وقد يصاحبه احتمالات كبيرة لاستخدام القوة العسكرية الشاملة مع وجود وقت محدود لاتخاذ قرارات حاسمة بشأن هذا التدهور أو التهديد الخطير »[4].

أما الأزمة الدولية كما سبقت الإشارة هي: نوع خاص من التغيير الجوهري، في نمط العلاقات بين أطراف صراع ما، وهذا التغيير يعد تغييرا في نمط تدفق الأفعال والتحركات المتبادلة بين أطراف الصراع[5]

---

[1] . ماجد عبد المهدي المساعدة، **إدارة الأزمات: المدخل . المفاهيم . العمليات**، ص 300

[2] . يرى صبري مقلد أن « الحرب لا يمكن أن تتم إلا من خلال صورة واحدة وأسلوب وحيد، فهي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر لينا أو الأقل تطرفا »[إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص223 . 224)]

[3] . صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، ص 223

[4] . محمد نصر مهنا، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، (الاسكندرية: مكتب الجامعة الحديث، 1998)، ص

[5] . محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات**، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004)، ص27

ويمكن اعتبار الأزمة الدولية . باختصار . **المرحلة الحساسة والقاطعة من الصراع الدولي، والتي تتصف بتصاعد وتائر[1] هذا الصراع وشدته وخطورته، وهي المرحلة الأعلى في الصراع، حيث تبرز فيها إمكانيات وضع حد ونهاية لهذا الصراع باستخدام القوة، والعنف نتيجة المساس بالمصالح القومية والأهداف والقيم العليا.**

ويرى عباس رشدي أن الأزمة هي **مرحلة متقدمة من مراحل الصراع، والصراع في أي مظهر من مظاهره وعلى أي نطاق من نطاقاته، بدءا من داخل النفس البشرية وانتهاء بالصراعات الدولية[2].**

ثالثاً **. الأزمة وصلتها بمفهوم الحرب:**

على الرغم من الصلة بين الأزمات والحرب والقرارات التي تتخذ أثناء الأزمات التي تؤثر في احتمال نشوب الحرب، فإن الأزمات لا تسبب الحرب، وغالبا ما تسبق الأزمات الحرب، فإن الأزمات لا تسبب الحرب، وغالبا ما تسبق الأزمات الحروب كما حدث في الحرب العالمية الأولى مثلا، إلا أن الأزمات لا تسبق كل الحروب ولا تنتهي كل الأزمات بنشوب الحرب كما في حالة أزمة الصواريخ الكوبية (1962)، وتنتج الأزمات والحروب من أسباب عميقة متشابهة، ولكن لا تسبب إحداهما الأخرى، وتعد الأزمات السابقة وسيلة نافعة للاستعداد لأزمات المستقبل[3].

ثالثاً . إدارة النزاعات الدولية. ميز الفقه بين فئتين أساسيتين من النزاعات الدولية: النزاعات ذات الطابع القانوني، والنزاعات ذات الطابع السياسي، كما ظهرت مؤخرا فئة جديدة هي النزاعات ذات الطابع الفني أو التقني.

---

[1] . **والْوَتَائِرُ: جَمْعُ وَتِيرة، الطَّرِيقَةُ مِنَ الأَرض.**[محمد بن مكرم ن منظور، **لسان العرب**، ط3، (بيروت: دار صادر، 1414هـ)، ج2 ص442]

[2] . عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1411/ 1993)، ص 16

[3] . ديفيد جارتم، **دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة**، (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ص 6

ويقصد بالنزاع الدولي: حسب القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية الدائمة الصادر بتاريخ 30 آب 1924 بشأن قضية "مافروماتيس": «خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية، أو مصالحهما»[1]، ويميز الفقه بين فئتين أساسيتين من النزاعات الدولية:

1 . يقصد بالمنازعات الدولية ذات الطابع القانوني (أو الخاضعة للقضاء): «المنازعات التي يكون فيها الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها». وهذه المنازعات هي التي يمكن حلها بالاستناد إلى القواعد القانونية المعروفة[2].

2 . المنازعات ذات الطابع السياسي (غير الخاضعة للقضاء)، فهي ناشئة عن طلب أحد الطرفين تعديل الأوضاع القائمة، فهذه المنازعات هي ادعاءات صادرة عن طرفي النزاع والتي لا يمكن وصفها بالقانونية، لأن هذه المنازعات تتلفت نحو تطور لاحق[3]،

أما تعريف إدارة النزاع الدولي، فهو يلتقي كثيرا مع إدارة الأزمات والصراعات الدولية ويشترك معهما في كثير من النقاط، خاصة مع التحول الذي حدث في مفاهيم الإدارة من مجرد الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع إلى محاولة حل النزاع والقضاء نهائيا عن جذوره ومسبباته.

ولذلك نجد أن من طرق إدارة النزاعات الدولية . حسب ما ذهب إليه المجتمع الدولي . تتمثل في:

أ . منع النزاعات القانونية بواسطة الهيئات الإقليمية.

ب . منع النزاعات غير القانونية بواسطة إزالة الأسباب المسببة لها

ج . حل النزاعات القانونية

د . قمع النزاعات غير القانونية[1]

[1] . شار روسو، **القانون الدولي العام**، نقله إلى العربية: شكر الله خليفة، وعبد المحسن سعد، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1987)، ص283

[2] . المرجع نفسه، ص283

[3] . المرجع نفسه، ص283

ويطلق على أسلوب إدارة النزاعات اسم أدوات النزاعات الدولية، واستنادا إلى مضمون معنى (إدارة النزاعات)، فإنها تعني كلا الاثنين:

الأولى: الجهود المشتركة لمنع تفاقم النزاعات الدولية.

والثانية: إذا ما تفاقمت، التدخل لإرجاعها إلى المستوى القانوني[2].

ولكل مفهوم من هذه المفاهيم الداخلة في استراتيجيات إدارة النزاع كمفهوم موسع، دلالته الخاصة وخصائصه المعرفة به، والتي واكبت فكرة تطور إدارة "الأزمات والصراعات والنزاعات" الدولية.

المبحث الثالث: استراتيجيات إدارة الأزمة الدولية ومستوياتها.

المطلب الأول: مدلول الاستراتيجية.

عرفها عبد الوهاب الكيالي بأنها: « علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد (مختلف أشكال الثروة والقوة) لتحقيق الأهداف الكبرى »[3].

المصطلح من أصل يوناني ويعني فن الأشياء أو الخطط العامة، استخدم أيام اليونان ليعني فن قيادة القوات العامة، وقد تطور في القرن التاسع عشر على يد "كلاوزفتير" الذي درس العلوم العسكرية على أسس عقلية، فعرف الاستراتيجية على أنها: « نظرية استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب »، في ضوء مفهومه الأساسي الذي يقول أن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى[4] ..

وعلى الرغم من وجاهة تعريف كلاوزفيتر، فإن المنظرين العسكريين الرئيسيين مثل "ليدل هارت" و"أندريه بوفر" و" ماوتسي تونغ " و" سوكولوفسكي" قدموا تعريفاتهم المختلفة والتي يجمع بينها الاتفاق على أنها « علم وفن إعداد الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي

---

[1] . لمزيد من التفصيل للرؤية القانونية لإدارة النزاعات الدولية، ينظر: كمال حماد، **النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، ط1، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص64 وما بعدها

[2] . المرجع نفسه، ص63 . 64

[3] . عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ج 1 ص 169

[4] . المرجع نفسه، ج 1 ص 169

تستخدم فيه القوة بشكل مباشر وغير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تحقيقه بوسائل أخرى »[1].

ويحدد العسكريون القواعد العامة التي تحكم الاستراتيجية بالمبادئ التالية:

1 . المحافظة على حرية العمل.

2 . الاقتصاد في القوى.

3 . الحصول على المبادأة.

4 . تحقيق المفاجأة.

5 . تحقيق الحشد.

6 . خفة الحركة.

7 . بساطة المخطط.

8 . تحقيق التعاون والتنسيق.

9 . وحدة القيادة[2].

أما تطبيق هذه المبادئ والقواعد، فيختلف من عصر إلى عصر ويتأثر بظروف الزمان والمكان والأوضاع الدولية بالمستوى التقني والإمكانيات الاقتصادية والموارد البشرية وبالعوامل السياسية الجغرافية والتاريخية وبطبيعة العدو وفكره وإمكانياته وخططه، وترتبط الاستراتيجية بمجموع التكتيكات والعمليات الجزئية اللازمة لتنفيذ المخططات الاستراتيجية[3].

المطلب الثاني: تنوع استراتيجيات إدارة الأزمات الدولية.

إن إدارة الأزمة الدولية يجب أن يتم في ظل استراتيجية معينة، بحيث يقتنع فريق إدارة الأزمة بضرورة الإدارة، وتتم هذه الإدارة وفق طرق تقليدية وأخرى غير تقليدية.

---

[1] . المرجع نفسه، ج 1 ص 169

[2] . الهيثم الأيوبي، وأكرم ديري، ومحمود عزمي وآخرون، **الموسوعة العسكرية**، طبعة منقحة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981)، ص26

[3] . عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج 1، ص 170

ويرى أصحاب هذا المنهج أن استراتيجية إدارة الأزمة يجب أن لا تخرج عن أحد هذين الطريقي.

أولاً . بالنسبة للطرق التقليدية فهي تقع فيما يلي:

1 . **إنكار الأزمة:** حيت يتم ممارسة تعتيم إعلامي على الأزمة وإنكار حدوثها وإظهار صلابة الموقف وأن الأحداث على أحسن ما يرام.

2 . **كبت الأزمة:** أو تأجيل ظهورها.

3 . **إخماد الأزمة:** وهي طريقة بالغة العنف تقوم على الصدام العلني مع تيار الأزمة.

4 . **تهوين الأزمة:** أي التقليل من شأنها أو أنها غير هامه.

5 . **تنفيس الأزمة** :للتخفيف من حالة التوتر التي تصاحبها.

6 . **تفريغ الأزمة:** وهنا يتم أيجاد مسارات لعملية التفريغ عن طريق المواجهة العنيفة مع القوى الدافعة للأزمة أو وضع البدائل لكل حالة تنجم عن هذه المواجهة.

7 . عزل الأزمة: حيث يتم التعامل هنا مع القوى الصانعة للأزمة من أجل عزلها عن مسار الأزمة وذلك من أجل منع انتشارها وتوسعها وبالتالي سهولة التعامل معها ومن ثم أدارتها بالصورة السليمة.

ثانياً . أما بالنسبة للأساليب غير التقليدية والتي تضع أستراتيجية مواجهة للأزمة فأنها ترى بأن إدارة الأزمة يجب أن تكون بالشكل الآتي:

1 . **الفريق المتكامل:** وهو أكثر الأساليب استخداما اقتضاه تشعب الأزمة وعوامل تداخلها مما اوجب إشراك متخصصين في مجالات مختلفة وأصبح فريق إدارة الأزمة يبحث سبل التعامل معها وإعداد خطة العمل التى تكفل نجاح الإدارة وقد يكون الفريق دائم او يشكل لإدارة أزمة معينه.

2 . **المشاركة الديمقراطية** :وهذا الأسلوب شديد التأثير وعادة ما يستخدم في المجتمعات التي تتسم بالحرية الفردية ويعتمد على تحديد واجبات المجتمع ومسؤولياتهم تمهيدا للقضاء عليها.

3 . **تصعيد الأزمة:** وتستخدم عندما تكون الأزمة غير واضحة المعالم ويكون هنالك تعدد في التكتلات فتعمل الإدارة على تصعيدها لتصل الى مرحلة تتعارض فيها المصالح بين التكتلات لينجم عنها تفككها.

4 . **تدمير الأزمة ذاتيا:** وهو أصعب الطرق ويستخدم في الأزمات ذات الضغط القوي وتتعامل الإدارة معا بعنف للتأثير على مكامن الضعف فيها بهدف التأثير في استقرارها أو افتقارها إلى التماسك مما أدى إلى توجه حالة الصراع الداخلي إلى التدمير[1].

هنالك أسلوب مغاير للأسلوب السابق في مواجهة الأزمة ويقوم هذا الأسلوب على أن أي أزمة يجب مواجهتها وهذا يحتاج للإعداد ويتضمن ذلك الإعداد ما يلي:

1 . رصد الوضع الراهن.

2 . تقدير خطورة الوضع.

3 . الإنذار بالوصول أو الاقتراب من الخطر.

4 . الاستجابة.

ويبين المخطط الآتي هذه الاستراتيجية (الأسلوب غير التقليدي):

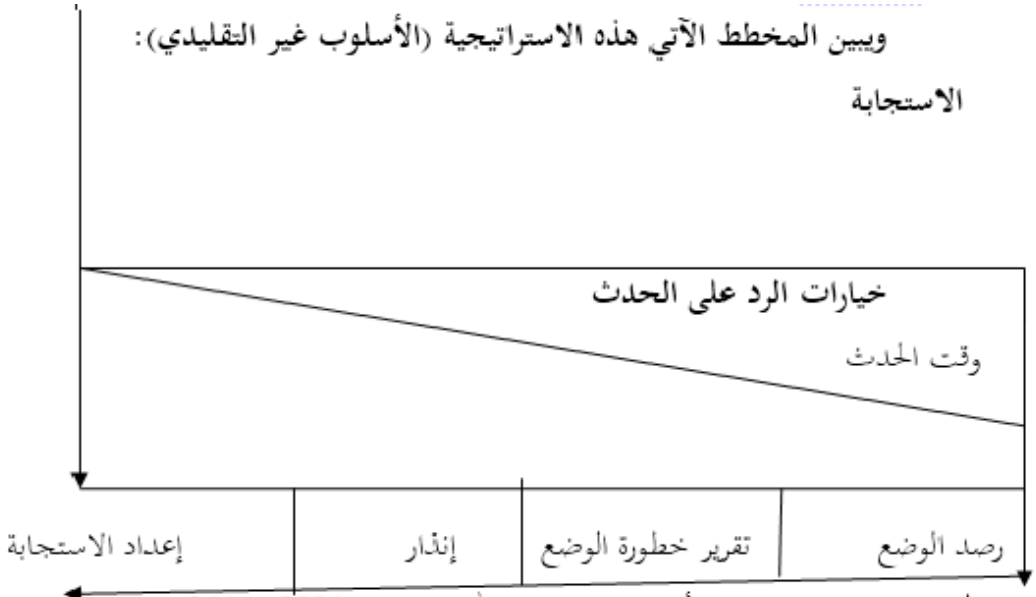

المرجع: بهاء عدنان يحيى، **إدارة الأزمة الدولية بين حزب الله واسرائيل عام 2006، ص241**

ثالثاً . ويرى فريق ثالث إن استراتيجية مواجهة الأزمة لا بد أن تكون ضمن مايلي:

[1] . نصير مطر كاظم الزبيدي، **الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية دراسة تحليلية تطبيقية**، ص57

أ . الإنذار المبكر بوقوع الأزمة: أي توقع حدوثها وترتيب الحلول لإدارتها وبدا عالم السياسة " **ماكليلاند"** بعمل خريطة لوقائع الأحداث من خلال القياس الكمي لهذه الوقائع لتقود إلى إيجاد إنذار مبكر لوقوع الأزمة.

ب . اتخاذ القرار وصنعه :وهنا لابد من مواجهة عوامل معينه تتعلق بصنع القرار الأزموي من حيث الضغط الذي يتعرض إليه صانع القرار وأثره في إدارة الأزمة.

ج . نظرية المساومة في إدارة الأزمة : وهنا التركيز على أبعاد المساومة والإطار النفعي من خلال نظرية المباريات واللعبة الصفرية وغير الصفرية التى وظفت في المفاوضات أيضا.

. الاستخدام التكنولوجي :ويقوم على توفي الدعم في إدارة الأزمة سواء كانت من الجانب التصارعي للإدارة او الجانب التعاوني.

د . تطوير الخبرة : ويقصد به إيجاد الحلول للمشاكل بطريقة منظمة ومفسرة وفق أسس من خلال دراسة تاريخ إدارة الأزمات السابقة.

إذن؛ لابد من القول هنا إلى أن استراتيجية مواجهة الأزمات تسعى إلى تحقيق هدفين مهمين أولهما تقليص الآثار السلبية إلى الحد الأدنى بإعداد بدائل مجهزة مسبقا للتعامل مع الأزمة وثانيهما الاستفادة من الآثار الايجابية إلى أقصى حد بتحويل الأزمة إلى فرصة[1].

المطلب الثالث: مستويات إدارة الأزمة الدولية

هناك ثلاثة مستويات لإدارة الأزمة الدولية، وهي: الأساس الاستراتيجي، التخطيط للطوارئ، ونطاق العمليات[2].

1 . الأساس الاستراتيجي: ذلك أن نجاح إدارة الأزمات يعني بوضوح تطبيق سياسة متوسطة أو طويلة الأمد تمنع بموجبه نشوء الأزمات أو امتدادها أو تلافي تلك الأزمات قبل تفاقمها، وتتطلب

[1] . بهاء عدنان يحي ، **إدارة الأزمة الدولية بين حزب الله واسرائيل عام 2006**، **مجلة الكوفة**، (العدد 5 ، كلية الحقوق)، ص 241 ، على الرابط : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=59705

[2] .كمال حماد، **إدارة الأزمات (الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للأزمات نموذجا)**، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، (العدد السابع والخمسون، تموز 2006)، ص113

إدارة الأزمات المعاصرة ملاحظة دقيقة ودائمة للسياسة الدولية وللتسلح والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن تحليل أهداف السياسات الداخلية للدول يجب أن يقيم في ضوء التغيرات الحاصلة ضمنها، وإن الوصول إلى المعلومات ليس وحسب هو عمل مخابرات وتجسس، بل يمكن الوصول إليها عبر التحليل الصحيح للموارد المنشورة، والمتيسرة للجميع في الصحف والمجلات والانترنت أو المرئية والمسموعة عبر الإذاعات والمقابلات التلفزيونية وغيرها[1].

من هنا، فإن التعريف المسبق بواقع الأزمات من الممكن أن يسمح بمنع حصول تلك الأزمات، أو على الأقل يساعد بأن تكون آثارها اقل كارثية، **وهذا الشكل هو ما أطلق عليه الأساس الاستراتيجي**، وهو مهم لإدارة الأزمات.

إن الخيار الاستراتيجي يجب أن يكون طويل الأمد بحيث تحدد التقنيات المطلوبة وتتقارب القطاعات المفروض عملها مع بعض إثناء غدارة الأزمة، وإن وضع الخطط المسبقة والشاملة والمساهمة القصوى من جميع القطاعات تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، وهي بالتالي أهداف سياسية، لأن الأولويات السياسية سوف تحدد وتحكم أي عمل عسكري يتخذ في أثناء الأزمة، ومع أن هذا المفهوم ممكن إلا يكون مقبولا لدى العسكريين الذين يشعرون بأن الاعتبارات العسكرية يجب أن تسود في حالة الأزمة[2].

2 . التخطيط للطوارئ: ترتبط عملية التخطيط بشكل وثيق بالسياسة العامة الموضوعة لأنها لا تتم إلا في ظل محدداتها وتوجيهاتها، وتشكل عملية التخطيط الركيزة الأساسية لأي إدارة فعالة للأزمات المثارة، وبصرف النظر عن نوعية هذه الأزمات، حيث يمكن تطبيق أسس عملية التخطيط على أي نوع من الأزمات المحتملة، لا يوجد أي ضمان بأن الخطة الموضوعة لأي أزمة ستحقق نجاحا كاملا، إلا أن إي أسلوب غير مخطط أو ارتجالي بديل يمكن أن يعقد الأزمة أو يؤدي غلى فشل واجهتها[3].

---

[1] . ماجد عبد المهدي المساعدة، **إدارة الأزمات: المدخل . المفاهيم . العمليات**، ص 231،

[2] . المرجع نفسه، ص 231 . 232

[3] . محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات**، (الأسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004)، ص 279

والتخطيط هو عملية فكرية لها منطق وترتيب ويبذل فيها جهد لتوضيح الهدف المطلوب والبحث عن أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف[1].

أو هو مرحلة رسم السيناريوهات ووضع الخطط وحشد القوى لمواجهة الأزمة والتصدي لها، يتم وضع مختلف الأطراف والقوى التي تم حشدها من قبل صانعي الأزمة، وتحديد بؤر التوتر وأماكن الصراع ومناطق الغليان بصفتها جميعا (مناطق ساخنة).

ومن خلال هذه الرؤية العلمية الشاملة المحيطة بعملية الأزمة وبالأطراف المتعددة المرتبطة بالأزمة يتم رسم خريطة التحرك على النحو الآتي:

. تحديد الأماكن الأكثر أمنا والمحصنة لاتخاذها كمناطق ارتكاز وقواعد للانطلاق.

. تحديد الأماكن الآمنة لتكون سياجا آمنا للقواعد الخاصة بالانطلاق، فضلا عن حاجز امتصاص للصدمات إذا ما تدهور الموقف فصلا عن مناطق إنذار ومناطق تهدئة للضغوط.

. تحديد أسباب الأزمة المتصلة بالنظام أي رموز القيادة في الكيان الإداري الذي يمكن التضحية به وإعداده لهذه التضحية، والتمهيد لدخول رمز جديد له شعبية ترتاح إليه قوى صنع الأزمة.

. تحديد خطة امتصاص الأزمة الحالية عن طرق الاستجابة لبعض المطالب والتوافق مرحليا مع قوى صنع الأزمة من خلال المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: الاعتراف بالأزمة.
- المرحلة الثانية: التوافق والاستجابة المرحلية لمطالب الأزمة.
- المرحلة الثالثة: التحقق والتثبت من أسباب الأزمة.
- المرحلة الرابعة: تشكيل لجان للمناقشة والاشتراك في حل الأزمة.
- المرحلة الخامسة: المشاركة في الحل المقترح ونقل عبء حل الأزمة للقوى الصانعة لها.
- المرحلة السادسة: مرحلة ركوب الأزمة والانحراف بها وحماية الكيان الإداري من تأثير الأزمة، والاحتفاظ بحيويته وآدائه.

[1] . محمد فتحي، **الخروج من المأزق" فن إدارة الأزمات**، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001/1422)، ص 75

. توزيع الأدوار على قوى مقاومة الأزمة وبصفة خاصة على أعضاء فريق المهام الذي ثم تكليفه بمهمة التدخل المباشر لمعالجة الأزمة.

. التأكد من استيعاب كل فرد للخطة العامة الموضوعية وكذلك من التتابع الزمني للمهام وفقا للسيناريو الموضوع لمعالجة كل من إفرازات الأزمة والقوى الصانعة لها، من أجل السيطرة على مسرح الأزمة بشكل فعال.

. حشد كل ما تحتاجه عملية التعامل مع الأزمة وتزويد فريق المهام احتياجاته من الأدوات والمعدات التي يتطلبها ويحتاجها الموقف.

. تحديد ساعة (الصفر) أو التوقيت المحدد لبدء العملية وتنفيذ المهمة المحددة بشكل فعال وحاسم على أن يتم متابعة ما يحدث أولا بأول والوقوف على رد فعل الأطراف الأخرى[1].

3 . نطاق العمليات: تتضمن الأزمات على نحو نموذجي احتمالا كبيرا بنشوب الحرب وكثيرا ما تقود إلى الحرب بالفعل، وفي الصياغة الكلاسكية ي" تشارلز هيرمان " " Charles Hermann"، تتألف الأزمات من مكونات هي:

المفاجأة، والتهديد الخطير للقيم المهمة، والوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار[2].

فنجاح إدارة الأزمة يعتمد على الوقت، ومن خلال المعرفة الحقيقية لأبعاد الأزمة وإسناد المهام وتوزيع الادوار على فريق المهام، يكون مدير إدارة الأزمات قد حدد ووضع لكل عنصر الاحتمالات المناسبة وفقا لاتجاهات محددة.

وتتم معالجة الأزمة على أنها مجموعة مهام:

. **أساسية:** تقوم على المجابهة والصدام والتناحر والمواجهة السريعة والعنيفة والامتصاص والاستيعاب والاستنزاف.

. **ثانوية:** تقوم على عمليات تهيئة المسارات وإعداد مسرح الأزمة وتقديم الدعم والتأييد لفريق المهام الخاصة لمعالجة الأزمة بشكل لين مؤثر أو بشكل سري وفقا لما تقتضيه وتحتاجه الحالة.

---

[1] . ماجد عبد المهدي المساعدة، **إدارة الأزمات: المدخل . المفاهيم . العمليات**، ص 322 . 323

[2] . ديفيد جارنم، **دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة**، (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ص 5

. **تجميلية:** فهي تقوم على إزالة الآثار والانطباعات السيئة التي تركها فريق المهام الخاص بمعالجة الأزمة في مسرح الأزمة وتحسين هذه الانطباعات وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة[1].

المبحث الرابع: مرتكزات إدارة الأزمات الدولية والعقوبات الاقتصادية

يحاول هذا المبحث أن يبين ضرورة الحفاظ على المبادئ السبعة لإدارة الأزمات، لاسيما الأزمات الدولية، وأن العقوبات الاقتصادية تعتبر من أهم الأدوات التي يتم اللجوء إليها في إدارة الأزمات الدولية، وأنها تراعى في الاستراتيجيات والمبادئ المتعارف عليها في إدارة الأزمات الدولية.

المطلب الأول: المحافظة على المبادئ السبعة كمقوم في إدارة الأزمات الدولية

إن الحفاظ على المبادئ السبع لإدارة الأزمات يعتبر من أهم ما توصل إليه "علم إدارة الأزمات"، وتتمثل هذه المبادئ في:

1 . الحفاظ على السيطرة المدنية العليا على الخيارات العسكرية من حيث الاختيار والتوقيت، بل تمتد هذه السيطرة على المناورات التكتيكية والعمليات التي قد تؤدي إلى صدام غير مرغوب فيه من قوات الخصم.

2 . اختلاف التوقعات يساعد على التأني في معدل الأعمال العسكرية، حيث يكون من الضروري الإبطاء المتعمد من قوة الدفع في التحركات العسكرية، وذلك لغرض توفير كاف لكلا الطرفين لتبادل الإرشادات الدبلوماسية والاتصالات، ولإعطاء كل طرف الوقت الكافي لتقدير الموقف، واتخاذ القرار والاستجابة للاقتراحات، مثل تقهقر الأسطول الأمريكي إلى مسافة 500 ميل في اتجاه السواحل الكوبية بعيدا عن الأسطول السوفييتي حتى يتيح للكرملين فرصة التدبر في عواقب الأمور).

3 . التنسيق بين التحركات الدبلوماسية والتحركات العسكرية وذلك في استراتيجية متكاملة تستهدف إنهاء الأزمة بدون حرب.

[1] . ماجد عبد المهدي المساعدة، **إدارة الأزمات: المدخل . المفاهيم . العمليات**، ص 324

4 . تحديد التحركات العسكرية بتلك التي تشكل براهين واضحة على الحل المرغوب، وتكون مناسبة للأهداف المحدودة من وراء الأزمة.

5 . تحاشي التحركات العسكرية التي تعطي الخصم الانطباع بأنك على وشك اللجوء إلى حرب واسعة، مما يجبره على توجيه ضربة اجهاضية.

6 . تفضيل الخيارات الديبلوماسية والعسكرية التي تترك للخصم مخرجا من الأزمة، لا تتضارب مع مصالحه الرئيسية، مع حرص كل طرف على الفوز، فإن كلا منهما أيضا يعلم تماما أنه يقود سيارة مليئة بالمفرقعات، أي الصدام المباشر فيه يعني نهايتهما سوية.

7 . أن يستخدم الخيارات الديبلوماسية والعسكرية كإشارة للرغبة في التفاوض للخروج من الأزمة أكثر من البحث عن حل عسكري.

ويمكن إضافة مبدأ آخر على أن يتم تصور حل الأزمة على افتراض تصور الحالة الأسوء التي يمكن أن تظهر وتواجه صاحب القرار، والأخذ بعين الاعتبار احتمالات عدم تواجد العناصر الأساسية من المساهمين في القرار، وأن تكون متطلبات العمل في حالة استمرار، تهيئ خطة الإدارة لحل الأزمة[1].

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية كأداة في إدارة الأزمات الدولية.

تعتبر الأداة الاقتصادية من الأدوات الفاعلة في إدارة الأزمات الدولية، وتتعدد في هذا المجال طرق استخدامها، فقد تكون عن طريق إغراء أو إرغام الدول الأخرى للتأثير على قراراتها السياسية، أو استخدامها لتدعيم معادلة إدارة الصراع من جانب طرف في مواجهة طرف آخر، أو عن طريق خلق محاور تابعة للدول المانحة حتى تضمن دعما سياسيا لمواقفها في المنظمات الدولية أو في الصراعات الدائرة، أو التلويح لخلخلة المواقف المؤيدة للطرف المعادي لسياساتها.

وبذلك نستطيع أن نقسم اتجاه استخدام الأداة الاقتصادية إلى مسارين:

أحدهما: مسار يستخدم العقاب والضغط الاقتصادي ويتمثل في الحظر والمقاطعة، وفرض الرسوم الجمركية العالية، والتحكم في نظام الحصص ..

[1] . نصير مطر كاظم الزبيدي، **الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية دراسة تحليلية تطبيقية**، ص26 . 27

وثانيهما: يستخدم الإغراءات، ويتمثل في التسهيلات الجمركية، وتقديم المنح والقروض، وتخفيض التعريفات، وزيادة الحصص، وإعطاء امتيازات اقتصادية خاصة في التبادل التجاري[1].

ومما ينبغي التأكيد عليه هو أن **الدول المستخدمة للأدوات الاقتصادية** لا تنظر إلى نفسها باعتبارها مؤسسات خيرية، وإنما باعتبارها كيانات لها مصالح حيوية ولها في سبيل ذلك استراتيجيات تحمي هذه المصالح، وعلاقات مع مجتمعات أخرى تدور على أساس تبادل المنافع من ناحية وموازين قوى من ناحية أخرى، ووفقا لهذه الرؤية يتحدد دور الأداة الاقتصادية في إدارة الأزمات الدولية ، بكل مراحلها بدءا من محاولة منع اندلاعها، إلى التأثير في مساراتها، إلى مواجهتها، وما بعد الأزمة أيضا، لذلك نجد أن الكثير من المساعدات الاقتصادية لا تذهب إلى الدول التي تستحقها اقتصاديا أو سياسيا أو ديمقراطيا، بل إلى الدول التي تحتاجها الدول المانحة، كما أن كثيرا من المساعدات لا تستهدف تقوية الدول الممنوحة حتى تصل إلى حد الاكتفاء والاستقلال السياسي والاقتصادي، بل تستهدف الإبقاء على حالة الحاجة الدافعة إلى استمرار الاعتماد والتبعية، فالاستقلال السياسي للدول الممنوحة قد لا يكون في صالح الدول المانحة[2].

إن كثيرا من المعونات الاقتصادية الأمريكية تم توزيعه بصورة سيئة، حيث غذى بيروقراطيات العالم الثالث، وأبقى على الوضع القائم، وأشعل الفساد، ودعم القمع، وتم إنفاق الكثير جدا على توزيع الثروة، وتم إنفاق القليل جدا على إنتاج الثروة، وعلى الرغم من ذلك، يصر على أنه يجب رؤية المعونات الأمريكية باعتبارها عملية تبادل مصالح في الأساس يجب أن يتوافر فيها . قبل وبعد أي شيء . ثلاثة قواعد:

1 . ألا تكون هناك معونات بدون شروط، فكل معونة ينبغي أن تكون لها أهداف محددة بوضوح وقابلة للقياس.

2 . يجب أن تكون المعونة ثنائية، فالكونجرس لن يقر المعونة ما لم تحقق المصالح الأمريكية بوضوح.

[1] . السيد بهنسي، **الإعلام وإدارة الأزمات الدولية**، ص 210

[2] . المرجع نفسه، ص 211 . 212

3 . يجب الإصرار على مراقبة الأداء الاقتصادي لجميع الحكومات التي تساعدها الولايات المتحدة[1].

المطلب الثالث: أهداف ومقاصد العقوبات الاقتصادية في إدارة الأزمات الدولية.

تعد السيطرة على احتمالات تصاعد الأزمة الدولية إلى حد المواجهة العسكرية من الضرورات الأساسية لحل الأزمة سلميا، فالغاية من استخدام إدارة الأزمات، هو تجنب حدوث المواجهة المسلحة، أو ما قد يصطلح عليه ب: "الصراع المسلح"، إذ **تعتبر الأزمة** مرحلة متقدمة من مراحل الصراع، والصراع في أي مظهر من مظاهره، يضاف إلى ذلك أن تعريف "الأزمة الدولية" يستمد . فضلا عن جدواه النظرية . اعتباراته العملية من أهمية تعيين الحدود الفاصلة بين المرحلة التي يمكن للدولة أن تعمل فيها على وقف تداعيات الموقف، وكبح جماح تدهوره قبل أن يصل إلى مرحلة "الصدام المسلح"، ولهذه المرحلة أدواتها وتقنياتها الخاصة بها، والمعروفة باسم أدوات وتقنيات " إدارة الأزمات "، وبين المرحلة التي يتعذر فيها تدارك انفجار الأزمة وتطورها إلى صدام سافر، وهي مرحلة الصراع المسلح، ولهذه المرحلة بدورها أدواتها وتقنياتها الخاصة بها، واللازمة لإدارة الصراع، ومع ذلك، فإن الحدود الفاصلة بين إدارة الأزمة التي تهدف إلى تجنب الحرب مع عدم التضحية في الوقت ذاته بإحدى القيم الجوهرية للمجتمع، وبين إدارة الصراع الذي يستهدف تطويع إرادة الخصم وإخضاعها، ليست بالحدود الجامدة، وإنما هي حدود مرنة ومتحركة، حيث يتم اللجوء إلى الاستخدام المحدود في إدارة الأزمات[2].

وفي سلوك العقوبات الاقتصادية كمدخل لإدارة الأزمات الدولية تحقيق للغاية والهدف من إدارة الأزمات الدولية، وهو تجنب تصعيد الصراع وتحوله إلى مواجهة مسلحة، وهو ما يجعل للأداة الاقتصادية بوجه عام وفي العقوبات الاقتصادية كجانب سلبي للأداة الاقتصادية دور بالغ الأهمية في استراتيجيات إدارة الأزمات الدولية

[1] . نيكسون، ريتشارد، **1999 نصر بلا حرب**، إعداد: محمد عبد الحليم أبو غزالة، ط4، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996)، ص309 . 310.

[2] . عباس رشدي عماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ص 25

والعقوبات الاقتصادية؛ وإن كانت تستخدم عادة **بغية تحقيق أهداف سياسية للطرف المستخدم لها، تنصب في معظم الأحيان على تغيير التوجهات السياسية للطرف الخاضع للعقوبات**، بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة الطرف المستخدم لها»[1]، فهي قطع أو التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية بين الدول بهدف التوصل إلى تغيير في تركيب أو مواقف أو سياسات البلد أو المجموعة المستهدفة، فإن ذلك يجري في سياق تجنب المواجهة العسكرية وحسم الصراع باستخدام القوة والعنف المسلحين.

ثمة نماذج لا حصر لها لدول تستخدم تدابير اقتصادية قمعية في صورة عقوبات كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وتتعمد تلك التدابير إكراه الدولة المستهدفة على تغيير سياساتها ويبين التاريخ الحديث أن مثل تلك التدابير إكراه الدولة المستهدفة على تغيير سياساتها، ويبين التاريخ الحديث أن مثل تلك التدابير . وإن كان سجلها متضاربا . يمكن أن تكون فعالة أحيانا، وقد كانت المحاولات التي بذلتها المملكة المتحدة للضغط على نظام رودسيا الجنوبية، عندما أعلن استقلاله عام 1965؛ غير فعالة، لأن حكومة إيان سميث تمكنت من تأمين إمدادات المواد الحيوية (كالنفط) عن طريق جنوب إفريقيا، إلا أن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في جنوب إفريقيا أسهمت إلى حد بعيد بالفعل في حمل حكومة الحزب الوطني على التفاوض بشأن إنهاء الفصل العنصري، نظرا لأن الضغوط الاقتصادية الدولية . التي تضمنت الولايات المتحدة بصفة خاصة . خلفت عظيم الأثر على مجتمع الأعمال الجنوب إفريقي.

وكان مثالا صارخا على قوة العقوبات الاقتصادية، كتدبير قمعي يستهدف إحداث إعادة توجيه كبرى في سياسة الدولة، هو الحالة الليبية؛ فثمة اتفاق سائد على أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي عام 1991، فيما يتعلق بليبيين متهمين بالتورط في التفجير التخريبي لطائرة بان آم 103 فوق لوكيربي في اسكتلندا في ديسمبر 1988، لعبت دورا كبيرا في إقناع العقيد القذافي بتسليم الشخصين المشتبه بهما للمحاكمة على يد اسكتلنديين في هولندا.

[1] . أحمد محمد وهبان، **تحليل الصراعات الدولية**، ص67

تضمنت التدابير التي شكلت ضغطا حقيقيا على نظام القدافي:

أ . حظر تصدير المواد الحيوية لتكنولوجيا صناعة الطاقة إلى ليبيا، التي تحتاجها في استغلال مخزوناتها من الغاز والنفط.

ب . فرض قيود على التجارة منعت ليبيا من توسيع نطاق تجارتها مع بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في وقت كان النظام فيه في أمس الحاجة إلى تعميق الروابط الاقتصادية التي تربطه بالبلدان العربية، وإلى اجتذاب الاستثمارات الرأسمالية الغربية.

ج . حظر الطيران المباشر إلى ليبيا، وإن كان أقل أهمية، لكنه كان مهينا بالنسبة إلى نظام القذافي[1]

يمكن للعقوبات الاقتصادية المنتقاة بعناية والموجهة إن تقمع أنظمة بعينها في ظروف محددة لاسيما حينما تحظى التدابير بتأييد وتطبيق واسعي النطاق من المجتمع الدولي[2].

ورغم ما قد تحققه العقوبات الاقتصادية . سواء تلك الصادرة عن مجلس الأمن في صيغتها الجماعية، أو تلك الصادرة في شكل تدابير انفرادية . يجب أن تراعي حماية حقوق الإنسان، أو بالأحرى أطراف لا شأن لها بنزاعات وصراعات الأطراف الدولية، غير أنها تقع في المجال الحيوي لإحدى الدول أطراف الأزمة أو النزاع أو الصراع الدولي.

الخاتمة:

. للأداة الاقتصادية دور بالغ الأهمية في استراتيجيات إدارة الأزمة الدولية، وذلك محاولة لاحتواء الوضع حتى لا يتطور إلى مواجهة عسكرية، إلا أن جانب توقيع العقوبات الاقتصادية يبقى أكثر تفعيلا من جانب الإغراء والترغيب في استحقاقات اقتصادية احتواء للأزمات، بدل استعمل الأداة الاقتصادية كعقوبة وجزاء يستخدمه أحد طرفي الأزمة للضغط على الطرف الآخر وحمله على الإذعان والقبول بما يريده.

[1] . بول ويلينسن، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا** ترجمة: لبنى عماد تركي، مراجعة: هبة عبد العزيز غانم، ط1، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012)، ص37 . 38

[2] . المرجع نفسه، ص38

على الرغم من توجه الأسرة الدولية إلى تبني "نظام الجزاءات / العقوبات الاقتصادية" كأسلوب للتقليص من النتائج الكارثية للأدوات العسكرية في إدارة الأزمات الدولية، إلا أن استحدام العقوبات الاقتصادية يعبر عن أحد أشكال التدخل، والذي لا تقل آثاره السلبية عما تخلفه القوة العسكرية لاسيما على مستوى انهاك حقوق الفئات الضعيفة داخل الدول محل العقوبات الاقتصادية.

. لم يسهم استخدام العقوبات الاقتصادية كأسلوب في إدارة الأزمات الدولية، حل هذه الأزمات، بل أدى إلى تفاقمها، وإلى زيادة حدة التوترات داخل النظام الدولي.

. إن انتهاج أسلوب العقوبات الاقتصادية أدى إلى آثار ونتائج الكارثية على حقوق الإنسان، دون أن يطال الدولة كمؤسسة أو النظام السياسي داخل الدولة، والذي بسببه فرضت العقوبات الاقتصادية، إذ يبقى النظام . بالرغم من العقوبات المفروضة . قائما غير مكترث (بوجه عام) بالأضرار التي تطال الفئات الضعيفة في غالب ومعظم الحالات.

معنى ذلك، أن جسامة ما ينتج عن العقوبات الاقتصادية في إدارة الأزمات الدولية قد يساوي في حالات ويفوق في أخرى، الآثار التدميرية التي قد تنتج عن انتهاج أسلوب القوة العسكرية واستخدام السلاح في إدارة الأزمات الدولية، وهو ما يجعل من العقوبات الاقتصادية من الخطورة بمكان كأسلوب في إدارة الأزمات الدولية.

ولأن الأزمات الدولية في تفاقم وازدياد، كشفت عنه التغيرات الجيوسياسية على مستوى النظام الدولي، فعلى المجتمع الدولي ممثلا في هيئة الأمم المتحدة أن يعيد النظر في عدد من أدوات إدارة الأزمات الدولية، لاسيما الاقتصادية منها في شكلها الجزائي (العقوبات)، نظرا للاننهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ولأن من شأن ذلك أن يقوض السلم والأمن الدوليين لا أن يدعم حمايتهما وتكريس الجهود الدولية نحو هذه الحماية.

قائمة المراجع:

. أحمد، حسن بكر، **إدارة الأزمة الدولية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)

. الأيوبي، هيثم وآخرون، **الموسوعة العسكرية**، طبعة منقحة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981)

. بهنسي السيد، **الإعلام وإدارة الأزمات الدولية**، ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 2010)

. حماد، كمال، **النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، ط1، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)

حماد، كمال، **إدارة الأزمات (الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للأزمات نموذجا)**، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، (العدد السابع والخمسون، تموز 2006).

حماد، كمال، **النمط الاستراتيجي الأمريكي في إدارة الأزمات الدولية، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية**، على الرابط:

www.Lebarmygov.ib/article.asp?ar&id=1614..

. الجزائري، إدريس، **تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية والانفرادية في التمتع بحقوق** الإنسان، (مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، 2015)، (الوثيقة: A/HRC/30/45)

. خضور، أديب، **الإعلام والأزمات**، (دمشق: المكتبة الإعلامية، 2001)

. ديفيد جارنم، **دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة**، (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

. روسو، شارل، **القانون الدولي العام**، نقله إلى العربية: شكر الله خليفة، وعبد المحسن سعد، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1987)

. . الزبيدي، نصير مطر كاظم، **الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية دراسة تحليلية تطبيقية**، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، إشراف: قحطان أحمد سليمان الحمداني، جامعة)

عباس، عبد الغفار، **مستقبل العقوبات الدولية بالأمم المتحدة**، ط1، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)

. عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مرحله المختلفة**، (دون ت، دون ط)

. **العقوبات الاقتصادية: حروب من غير نار**، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/3/14/%D

. العماري، عباس رشدي، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1411/ 1993)

. فتحي، محمد، **الخروج من المأزق" فن إدارة الأزمات**، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001/1422)

. الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)

. المساعدة، ماجد عبد المهدي، **إدارة الأزمات: المدخل . المفاهيم . العمليات**، ط1 (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1433/2012)

المعيني، خالد، **الإرهاب والصراع الدولي**، ط1، (دمشق: دار كيوان، 2009)

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، **أثر التدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان**، ص3 الوثيقة، A/HRC/19/33].

مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة المكتبة الأكاديمية، 1991)

ابن منظر، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ط3، (بيروت: دار صادر، 1414هـ)

. مهنا، محمد نصر، **إدارة الأزمات**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004)

. مهنا، محمد نصر مهنا، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، (الاسكندرية: مكتب الجامعة الحديث، 1998)

نيكسون، ريتشارد، **1999 نصر بلا حرب**، إعداد: محمد عبد الحليم أبو غزالة، ط4(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996)

. وهبان، أحمد محمد، **تحليل الصراعات الدولية، مجلة عالم الفكر**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 4 المجلد 36، أبريل . يونيو 2008)

. هويدي، أمين، **التحولات الاستراتيجية، البروسترويكا وحرب الخليج الأولى**، ط1 (مصر: دار الشروق، 1997)

. يحي، بهاء عدنان، **إدارة الأزمة الدولية بين حزب الله واسرائيل عام 2006، مجلة الكوفة**، على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=59705